

الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان

المحور الاول : الحقوق المدنية و السياسية

الهدف الرئيسي الاول : حماية الحق فى الحياة و السلامة الجسدية

| الأهداف الفرعية: | النشاط الرئيسي | النشاطات الفرعية | الجهات المنفذه | مؤشرات الاداء | الاطار الزمني | ملاحظات |
|---|---|---|---|-------------------------------------|----------------------|--------------------|
| ١-تطوير الاطار القانوني الناظم للحق فى الحياة و السلامة الجسدية لمواءمته مع الدستور و المواثيق الدولية فى حدود ما صادق عليه الاردن ، و البحث و السعي للانضمام الى ما تبقى من المواثيق الدولية بما لا يتعارض مع المصالح الاساسية و الحيوية للمجتمع و المواطن . | اجراء مراجعة للتشريعات ذات العلاقة و اقتراح التعديلات اللازمة عليها . | مراجعة قانون العقوبات و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك . | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الأمة | تعديل قانون العقوبات | <u>٢٠١٦ / ٢٠١٧</u> | <u>عاجل جداً .</u> |
| | | مراجعة قانون أصول المحاكمات الجزائية و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الأمة | تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية | <u>٢٠١٨ حتى ٢٠٢١</u> | |
| | تعديل التشريعات بما يكفل توسيع مفهوم جريمة التعذيب لينسجم مع اتفاقية مناهضة التعذيب و تشديد العقوبات على مرتكبيها . | مراجعة قانون أصول المحاكمات الجزائية و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الأمة | تعديل قانون العقوبات | <u>٢٠١٦ / ٢٠١٧</u> | <u>عاجل جداً .</u> |
| ملاحقة مرتكبي جرائم التعذيب أمام محكمة مدنية دون ابطاء وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها | استحداث تشريع خاص لمكافحة التعذيب | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الأمة | استحداث تشريع ينظم المسائل الخاصة بمنع التعدي | ٢٠٢١ وحتى منتصف عام ٢٠٢٤ | | |
| | اصدار تشريع التعويض لضحايا التعذيب | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الأمة | اصدار تشريع حول التعويض لضحايا التعذيب | | | |

| الأهداف الفرعية: | النشاط الرئيسي | النشاطات الفرعية | الجهات المنفذه | مؤشرات الاداء | الاطار الزمني | ملاحظات |
|--|---|---|---|-------------------------------------|---------------|---------|
| ٢-توفير الحماية الاجرائية و الموضوعية المثلى لمن يتعرض للتوقيف بشتى صورته و التأكيد على تضيق نطاق التوقيف و حصر حالاته و ايجاد البدائل عنه | اجراء مراجعة للتشريعات ذات العلاقة و اقتراح التعديلات عليها . | مراجعة قانون العقوبات و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك . | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الأمة | تعديل قانون العقوبات | <u>٢٠١٨</u> | |
| | | مراجعة قانون أصول المحاكمات الجزائية و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الأمة | تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية | <u>٢٠١٨</u> | |

الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان

| | | | | | |
|------------------|-----------------------|-------------------------------------|---|---|--|
| <u>عاجل جداً</u> | <u>٢٠١٦ وحتى ٢٠١٨</u> | تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الأمة | مراجعة قانون أصول المحاكمات الجزائية و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | توفير المساعدة القانونية لمن يتعرض للتوقيف |
| <u>عاجل جداً</u> | <u>٢٠١٦ وحتى ٢٠١٨</u> | تعديل النظام الاداري | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الأمة | مراجعة النظام التنظيم الاداري لوزارة العدل و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | |

| ملاحظات | الاطار الزمني | مؤشرات الاداء | الجهات المنفذه | النشاطات الفرعية | النشاط الرئيسي | الأهداف الفرعية: |
|---------|-----------------------|---|---|--|--|--|
| | <u>٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٠</u> | تعديل قانون العقوبات | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الأمة | مراجعة قانون العقوبات و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك. | اجراء مراجعة للتشريعات المقررة لعقوبة الاعدام و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | ٣-تضييق نطاق عقوبة الاعدام في حدود الجرائم الأشد خطورة |
| | <u>٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٠</u> | تعديل قانون المخدرات و المؤثرات العقلية | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الأمة | مراجعة قانون المخدرات و المؤثرات العقلية و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك. | | |
| | <u>٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٠</u> | تعديل قانون منع الارهاب | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الأمة | مراجعة قانون منع الارهاب و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك. | | |
| | <u>٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٠</u> | تعديل قانون المفرقات | <u>وزارة العدل</u> | مراجعة قانون المفرقات و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك. | | |

| ملاحظات | الاطار الزمني | مؤشرات الاداء | الجهات المنفذه | النشاطات الفرعية | النشاط الرئيسي | الأهداف الفرعية: |
|---------|-----------------------|-------------------------------------|---|---|---|--|
| | <u>٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١</u> | تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الأمة | مراجعة قانون أصول المحاكمات الجزائية و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | مراجعة التشريعات ذات العلاقة لحماية هذا الحق و اقتراح التعديلات اللازمة | ٤- توفير الضمانات القانونية اللازمة في مرحلة التحقيق الاولي بما في ذلك الحق في الاستعانة بمحام |

الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان

الهدف الرئيسي الثاني : تعزيز وترسيخ الاستقلال المؤسسي للسلطة القضائية :

| الأهداف الفرعية: | النشاط الرئيسي | النشاطات الفرعية | الجهات المنفذه | مؤشرات الاداء | الاطار الزمني | ملاحظات |
|--|--|--|---|---|----------------|---------|
| ١- توفير بيئة داعمة لاستقلال السلطة القضائية | اجراء مراجعة شاملة للتشريعات النازمة لاستقلال القضاء و قانون محكمة أمن الدولة و اقتراح التعديلات عليها ، بحيث تصبح أكثر انسجاماً مع المعايير العالمية و الممارسات الفضلى | مراجعة قانون استقلال القضاء و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الأمة | تعديل التشريعات الناظمة لاستقلال القضاء | ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١ | |
| | | مراجعة قانون محكمة أمن الدولة و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | الحكومة (وزارة العدل) + وزارة الدفاع + هيئة الاركان المشتركة + مجلس الامة | تعديل التشريعات الناظمة لاستقلال القضاء | ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١ | |
| ٢- تعزيز قدرات النيابة العامة واستقلالها ضمن السلطة القضائية | اتخاذ الاجراءات التشريعية والادارية اللازمة لفصل سلطة الاتهام عن سلطة التحقيق . | مراجعة قانون أصول المحاكمات الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الأمة | تعديل التشريعات الناظمة لاستقلال القضاء | ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١ | |
| | | استحداث تشريع خاص بالنيابة العامة | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الأمة | تشريع مستحدث للنيابة العامة | ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١ | |

| الأهداف الفرعية: | النشاط الرئيسي | النشاطات الفرعية | الجهات المنفذه | مؤشرات الاداء | الاطار الزمني | ملاحظات |
|---|---|---|------------------------------|----------------------------|----------------|---------|
| ٣- تعزيز و تفعيل الرقابة و المسائلة و التفتيش و تطويرها وفق اسس موضوعية و فعالة | اجراء مراجعة للتشريعات ذات العلاقة و اقتراح التعديلات اللازمة عليها | مراجعة نظام التفتيش القضائي على المحاكم النظامية و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | وزارة العدل + المجلس القضائي | تعديل نظام التفتيش القضائي | ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١ | |
| | تنظيم و تنفيذ نشاطات و | اعداد و تنفيذ برامج | وزارة العدل | عدد البرامج | ٢٠١٦ وحتى | عاجل |

الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان

| | | | | | |
|------|-------------------------|--|------------------------------------|--|--|
| | ٢٠٢٥ + عدد المتدربين | التدريبية + | + المجلس القضائي | تدريبية خاصة بالرقابة و التفتيش القضائي وفق المعايير الدولية | بناء القدرات و أكساب مهارات التدريب و الرقابة و التفتيش |
| عاجل | ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٥ | قرار نشر مدونة سلوك | وزارة العدل + المجلس القضائي | نشر مدونة السلوك | وضع اجراءات لضمان تفعيل مدونة السلوك الخاصة بالقضاة |
| عاجل | ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٥ | عدد القضاة المعينين بزيادة نسبية سنوية لا تقل عن ٥% | وزارة العدل + المجلس القضائي | تعيين عدد من القضاة بما يتناسب مع حجم العمل | اتخاذ الاجراءات الادارية اللازمة لذلك بما فيها توفير الموارد البشرية المؤهلة |
| عاجل | ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٥ | عدد أعوان القضاة المعينين أو الجدد بزيادة نسبية سنوية لا تقل عن ١٠% | وزارة العدل + المجلس القضائي | تعيين عدد من أعوان القضاة بما يتناسب مع حجم العمل | |

| ملاحظات | الاطار الزمني | مؤشرات الاداء | الجهات المنفذه | النشاطات الفرعية | النشاط الرئيسي | الأهداف الفرعية: |
|---------|-------------------|---|--|--|---|-----------------------------|
| | ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١ | تعديل التشريعات الناظمة لاستقلال القضاء | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الامة | مراجعة قانون استقلال القضاء و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | اجراء مراجعة للتشريعات ذات العلاقة و اقتراح التعديلات اللازمة | ٤-تنظيم عمل جهاز القضائي |
| | ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٣ | تعديل نظام الخدمة القضائية للقضاة النظاميين | وزارة العدل + المجلس القضائي | مراجعة نظام الخدمة القضائية للقضاة النظاميين واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | | |
| | ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١ | تعديل قانون تشكيل المحاكم النظامية | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الامة | مراجعة قانون تشكيل المحاكم النظامية و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | | |

الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان

| | | | | | |
|------|-------------------|---|---|--|--|
| | ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٣ | تعديل قانون تشكيل المحاكم البلدية | وزارة العدل + وزارة الشؤون البلدية + مجلس الامة | مراجعة قانون تشكيل المحاكم البلدية و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | |
| عاجل | ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٥ | استحداث قانون تشكيل المحاكم الكنسية | وزارة العدل + مجلس الطوائف الكنسية و مجلس الامة | استحداث قانون تشكيل المحاكم الكنسية | |
| | ٢٠٢٢ وحتى ٢٠٢٥ | ١-تعديل نظام اعوان القضاء ٢-تعديل لنظام أعوان القضاء ٣-تعديل لنظام تدريب القاضي المتدرج و المساعد القضائي ٤-تعديل نظام المعهد القضائي | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الامة | ١-مراجعة نظام أعوان القضاة و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك ٢-مراجعة نظام تدريب القاضي المتدرج و المساعد القضائي و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك . ٣-مراجعة نظام المعهد القضائي و اقتراح التعديلات اللازمة . | |

الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان

| | | | | | |
|------|-------------------|--|--|---|---|
| عاجل | ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٥ | عدد القضاة الذين تم تدريبهم + عدد الدورات التدريبية | المعهد القضائي + المجلس القضائي | تدريب القضاة على المعايير الدولية لاستقلال القضاء | تنظيم و تنفيذ نشاطات لتدريب و تأهيل الكوادر في الجهاز القضائي |
| عاجل | ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٥ | مستوى كفاءة الموارد البشرية المؤهلة (عدد القضاة وأعوان القضاة الذين تم تدريبهم) | وزارة العدل + المعهد القضائي | زيادة الموارد البشرية المؤهلة | رفد الجهاز القضائي بالموارد البشرية المؤهلة |
| | ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١ | دليل تدريبي متطور و معتمد | وزارة العدل + المعهد القضائي | وضع أدلة تدريبية | |

الهدف الرئيسي الثالث : تعزيز استقلال القاضي و الارتقاء بالعمل القضائي :

| ملاحظات | الاطار الزمني | مؤشرات الاداء | الجهات المنفذه | النشاطات الفرعية | النشاط الرئيسي | الأهداف الفرعية: |
|---------|-------------------|---|--|--|---|--------------------------------------|
| | ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١ | تعديل التشريعات الناظمة لاستقلال القضاء | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الامة | مراجعة قانون استقلال القضاء و تقديم التعديلات اللازمة حول ذلك | مراجعة أسس التعيين والنقل و الانتداب و العزل و الاحالة على التقاعد لضمان توفير معايير واضحة لذلك و آليات للرقابة وفق أعلى درجات النزاهة و الشفافية و الممارسات الدولية الفضلى | تعزيز حصانة القاضي و أمنه الوظيفي |

الهدف الرئيسي الرابع : تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة :

| ملاحظات | الاطار الزمني | مؤشرات الاداء | الجهات المنفذه | النشاطات الفرعية | النشاط الرئيسي | الأهداف الفرعية: |
|---------|-------------------|--|--|--|--|-------------------------------|
| | ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١ | تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الامة | مراجعة قانون أصول المحاكمات الجزائية و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | اجراء مراجعة للتشريعات بما يضمن تقصير أمد التقاضي | ١-تعزيز سبل الوصول للعادلة |

الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان

| | | | | | | |
|-----------|-------------------|--|--|---|--|--|
| عاجل جداً | ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٧ | تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الامة | مراجعة قانون أصول المحاكمات المدنية و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | | |
| | ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٣ | تعديل قانون محاكم الصلح | وزارة العدل + المجلس القضائي و مجلس الامة | مراجعة قانون محاكم الصلح و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | | |
| عاجل | ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٥ | عدد الغرف المستحدثة نسبة الزيادة للغرف | وزارة العدل + المجلس القضائي | انشاء المزيد من الغرف القضائية المتخصصة | | |
| | | | | | تعزيز و تفعيل الحلول البديلة للنزاعات | |
| عاجل | ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٥ | عدد المتدربين عدد الدورات التدريبية | وزارة العدل | تدريب القضاة على الحلول البديلة للنزاعات | | |
| عاجل | ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٥ | عدد المتدربين عدد الدورات التدريبية | المعهد القضائي | تدريب العاملين على تطبيق العقوبات البديلة | | |
| عاجل جداً | ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٧ | عدد البرامج المنشأة في المحاكم | وزارة العدل و نقابة المحامين | انشاء برنامج للمساعدة القانونية في المحاكم | استحداث برامج و وحدات خاصة بالمساعدة القانونية | |
| | ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢١ | تعديل قانون محاكم الصلح و التشريعات | وزارة العدل و مجلس الامة | مراجعة قانون محاكم الصلح و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | تعديل قانون محاكم الصلح و التشريعات المتعلقة بذلك | ٢- اتاحة التقاضي على درجتين في الاحوال التي يقصر فيها القانون على توفير ذلك |
| عاجل | ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢١ | اجراء التعديلات | وزارة العدل و مجلس الامة | مراجعة التشريعات النافذة (قانون تشكيل محاكم الصلح و قانون تشكيل المحاكم النظامية و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | توسيع دائرة الطعن في الاحكام القضائية | |

الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان

المحور الثالث : حقوق الفئات الاكثر عرضة للانتهاك :

الهدف الرئيسي الاول : تعزيز الحماية القانونية لاشخاص ذوي الاعاقة :

| ملاحظات | الاطار الزمني | مؤشرات الاداء | الجهات المنفذه | النشاطات الفرعية | النشاط الرئيسي | الأهداف الفرعية: |
|---------|-----------------|---|--------------------------|---|--|--|
| عاجل | ٢٠١٦ و حتى ٢٠٢٢ | تعديل قانون العقوبات | وزارة العدل و مجلس الامة | مراجعة قانون العقوبات و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | تعديل التشريعات بحيث يتم اعتبار الاعاقة طرفاً مشدداً بخصوص الجرائم الواقعة على الاشخاص ذوي الاعاقة | ١- تعزيز الحماية القانونية للاشخاص ذوي الاعاقة |
| عاجل | ٢٠١٦ و حتى ٢٠٢٢ | تعديل قانون الحماية من العنف الاسري | وزارة العدل و مجلس الامة | مراجعة قانون الحماية من العنف الاسري و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | | |
| | ٢٠٢٣ و حتى ٢٠٢٥ | تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية | وزارة العدل و مجلس الامة | مراجعة قانون أصول المحاكمات الجزائية و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | اصدار تشريعات تعنى بانشاء برامج خاصة بالمساعدة القانونية في الوزارات و المؤسسات و المحاكم و اتخاذ الاجراءات التنفيذية اللازمة لهذه البرامج | ٢- اتخاذ التدابير التشريعية و التنفيذية اللازمة لاتاحة أيسر السبل للوصول للعدالة |
| عاجل | ٢٠١٦ و حتى ٢٠٢٠ | تعديل نظام التنظيم الاداري لوزارة العدل | وزارة العدل | مراجعة نظام التنظيم الاداري لوزارة العدل و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | | |
| عاجل | ٢٠١٦ و حتى ٢٠٢٢ | تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية | وزارة العدل و مجلس الامة | مراجعة قانون أصول المحاكمات الجزائية و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | تقديم الدعم اللازم لذوي الاعاقة لتكمينهم من اتخاذ القرارات التي تناسبهم و العمل على رعايتهم و تعزيز دور المؤسسات المعنية برعايتهم و تقديم الخدمة لهم | |

الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان

المحور الثالث : حقوق الفئات الاكثر عرضة للانتهاك :

الهدف الرئيسي الثاني : تعزيز و حماية حقوق المرأة :

| ملاحظات | الاطار الزمني | مؤشرات الاداء | الجهات المنفذه | النشاطات الفرعية | النشاط الرئيسي | الأهداف الفرعية: |
|---------|-----------------|-------------------------------|--------------------------|--|--|--|
| | ٢٠١٨ و حتى ٢٠٢٥ | تعديل قانون العقوبات | وزارة العدل و مجلس الامة | مراجعة قانون العقوبات و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | اجراء مراجعة لمنظومة التشريعات ذات العلاقة بحقوق المرأة و اقتراح التعديلات عليها في اطر تشاركي | تمتع المرأة بحقوقها و بما يحقق العدالة و تكافؤ الفرص |
| | ٢٠١٨ و حتى ٢٠٢٥ | تعديل لقانون الضمان الاجتماعي | وزارة العدل و مجلس الامة | مراجعة قانون التقاعد المدني و اقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك | | |

الهدف الرئيسي الثالث : تعزيز و حماية حقوق الطفل :

| ملاحظات | الاطار الزمني | مؤشرات الاداء | الجهات المنفذه | النشاطات الفرعية | النشاط الرئيسي | الأهداف الفرعية: |
|---------|-----------------|--------------------------------------|--|---|---|-----------------------|
| عاجل | ٢٠١٦ و حتى ٢٠١٩ | اصدار انظمة و تعليمات لقانون الاحداث | وزارة العدل و وزارة التنمية الاجتماعية | اعداد الانظمة و التعليمات الواجب اصدارها لتنفيذ احكام قانون الاحداث | موائمة الاجراءات المتعلقة بعدالة الاحداث مع احكام قانون الاحداث | ١- الحماية الاجتماعية |

● (عاجل جداً و تحتاج الى البدء باتخاذ اجراءات سريعة لتنفيذه)

● (عاجل و يجب البدء بتنفيذه و ضمن فترة زمنية طويلة)